

## مناقشة لمبادرة الرئيس

# استمرار تعطيل وظائف الدولة اخطر انواع الفساد

● مبادرة الرئيس لتطوير النظام السياسي سواء عبر الانتقال الى النظام الرأسي او تطبيق الحكم العلي.. تضع بلادنا امام تحول جديد وتنهى مناخات مأساة لاحداث نهوض حقيقي في البلاد..  
 ناسبة لمكافحة عينا ان نعترف باهمية هذه الثورة التي تقودها المبادرة ولا تأخذ البعض العزة بالآثم ويدعون ان الوضع القائم هو الأفضل ليجرد مباحثات سياسية.. ان المعارضة طالما وهي لا تملك بدائل واضحة لما تجبه الكثير من مشاكلنا فعملها لا تظل تثير صخباً امام كل التوجهات لتطوير نظامنا السياسي..

## القضاء على الفساد هو

## رد الاعتبار لتوظيف ثروات الارض

## والانسان لمصلحة الوطن



محمد أنعم

التدفع بعطاءات الانسان المتجدد وتصلح لصلحة الوطن.. ويرد الاعتبار لتوظيف ثروات الارض والانسان لتحقيق الاهداف التي تلبي المصلحة الوطنية اولاً، وتصلح معاً في تناغم واحد ووفق سياسات وخطط تكمل بعضها البعض للنهوض بالوطن اقتصادياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً.

**تدمير اقتصادي**  
 إن أبشع وأخطر انواع الفساد هو تعطيل مؤسسات الدولة من القيام باده ووظائفها الرئيسية التي وجدت من أجلها. باختصار امامنا نماذج من ذلك ومنها:  
 ١- وزارة الأوقاف والإرشاد.. هل وظيفتها تكمن بإقامة الندوات للخطباء والمرشدين والوعاظ فقط؟ لا اعتقد ان هذه هي وظيفتها الرئيسية.. بل إن عائدات ما أوقفه اليمنيون من أوقاف مختلفة على مدى أكثر من ١٤٠٠ سنة لا يمكن الاستهانة بها لو وجد اهتمام حقيقي بهذا المورد المهم الذي يتعرض لعبث قطع جيداً، فإذا كانت هذه الوزارة طوال تاريخ اليمن تلعب دوراً كبيراً ومصدراً رئيسياً لرغد الدولة بالأموال الفائضة عن مصاريفها فوضعها الآن مثير للبهتان والتعجب أيضاً.. لقد ظلت هذه الوزارة تستخدم رسائل مكتب عقارات لبيع وتأجير أراضي الأوقاف.. إذا فلا يجب ان تقل الدولة بتدمير مورد اقتصادي مهم كهذا وتظل تنسك بوظائف كهذه لوزارة لم تستطع ان تحافظ على أموال الأوقاف أو تضمن حقوق المستفيدين من عائداتها.. أو تردف الخزيمة العامة بأموال تفوق إيرادات النفط.. للأسف ان المستفيدين الحقيقيين هم المسامرة فقط.

إن انواع الأوقاف المخصصة كانت عائداتها السنوية تخفف من الاعباء على الدولة والتزاماتها نحو المجتمع بشكل كبير جداً وتحارب الفقر والعديد من الظواهر الاجتماعية، التي تعاني منها اليوم ومن انواع تلك الوظيفيات:  
 ١- أوقاف للمساجد.. وكانت تخصص عائداتها لإصلاح المساجد وترميمها وتوفير المياه والإنارة وإطعام الغربيد والشراء تمر لإطراف الصائمين وللثامن عالياً.

٢- أوقاف للتعليم.. وكانت عائداتها تخصص للعلماء والطلاب وقراء القرآن وتوزيع الكتب وإعطاء أجور للعلماء في المكتبات وجوائز للمتفوقين، وتسمى أوقاف «الترب».

٣- وقف لذوي المعاهات.. وهو الوقف الذي كانت تخصص عائداته للانفاق على الامراض من المصابين بالعمى والمجنون والمجانين وغيرهم.

٤- وقف لاعاشة المحتاجين.. وكان يخصص للفقراء والمساكين، وكانت توقف لهم «كتاباً» خاصة بهم ودور صغيرة للسكن.

٥- وقف للشباب.. وهو الوقف الذي كانت تخصص عائداته لتوزيع الشباب الفقراء ومن نماجه وقف النهي باب والذي صور مؤخرًا.

٦- وقف للضيافة.. وكانت هذه الأوقاف تتركس التخلف في البلاد ولا يجب السكوت عنها

إطلاقاً.. فيها هي وزارة الزراعة والري والتي من تحت معطفها تعمل أكثر من عشر هيئات غير قادرة برغم الميزانية السنوية المرصودة لها من الدولة خلافاً للقروض التي توشك ان تغرق البلاد نجدها غير قادرة على توفير وجبة طعام للشعب ولو ليوم واحد في السنة.. بل إن البن اليمني الذي يفترض ان تكون عائدات تصديره تنافس عائدات النفط بحتضر.. وصار الشارع اليمني مليحاً بمختلف أنواع البن الأجنبي المستورد من مختلف دول العالم.

فإذا كانت اليمن منذ غابر العصور تشتهر عالمياً بالزراعة ويعمل بها الآن حوالي ٨٠٪ من السكان، فإن الصمت يكون خيانة للوطن وللجيال عندما نترك ان هذا القطاع قد أصبح سبب الفساد مجرد جثة متعفنة لا يستفاد منه.. خصوصاً والوزارة نفسها تعترف ببيانات تقشعر منها الأجسام.. حيث لم تعد نسبة الأراضي المستقرة للزراعة إلا حوالي ٢٠،٥٪ من إجمالي مساحة الجمهورية اليمنية البالغة ٢٤٦،٠٠٠،٥٥٠ كم مربع ٤٥،٦ مليون هكتار.

**جدوى الوزارات**  
 ولعل في توصل الحكومة الى قناعة بضرورة شراء الطاقة الكهربائية لتغطية العجز إبان احتفالات بلاندا بعام الثورة اليمنية ٢٠٠٥م، دليلاً يؤكد ان وظيفة وزارة الكهرباء هي اشبه بمن يقوم بعملية التفاوض بين الحكومة والشركات التجارية الخاصة لاستيراد المولدات الكهربائية وقطع الغيار.. وكذلك الأمر بالنسبة لوزارة المواصلات التي تعد الاسوأ بهذا الشأن فإذا كان رأس مال المؤسسات العامة للاتصالات يبلغ حالياً ٢٠ مليار ريال.. فلا ندرى لماذا تنفق الحكومة هذا المبلغ سنوياً فقط للمؤسسة في الوقت الذي لا تستطيع المؤسسة ان تصنع أو تعيد تركيب أجهزة الموبايل على أقل تقدير. إذا فما جدوى وزارات كهذه!! ولماذا تنفق الدولة مليارات الدولارات على تعليم أبناء الوطن وتأهيلهم علمياً في الداخل والخارج.. إذا كانت وزارات كهذه تدمر العقول وتحول تلك المباني الفخمة الى مستودعات لتقطع غيار المنتجات شركات صناعية اجنبية فيما تقوم الدولة بدفع اجور المعلمين وقيمة فواتير الماء والكهرباء والهاتف وكذلك تمنح هذه الشركات مبالغ دون إيجار.

وإذا كان الكادر اليمني الذي اهلته الدولة في جامعات خارجية سواء في مجال الكهرباء والاتصالات غير قادر على الإنتاج والتطوير لهذه الصناعات والبناء قاعدة صناعية لها، فإن تصنيع قطع غيار يكون أمراً مستحيل.. لكن ان يخصص دور الكوادر اليمنية في أعمال الصيانة الذي هو ليس من صلب عملهم وتخصصهم وإنما من صميم أعمال الفنيين فقط، فهنا نتجلى بشاعة البروقراطية وغياب الرؤية السلمية وقطاعة الهواية التي ينسبط عليها أذن لم تراجع سياساتنا ونصح أخطائنا.. ثم ماذا تعني أهمية وزارة التعليم العالي التي ظلت أكثر من عشرين جهة حكومية تمارس سياسة الأبحاث للدراسة في الخارج بطريقة فوضوية لنهت المال العام وبالعملية الصعبة في منح دراسية لا تلي أية سياسات تخدم العملية التنموية وإنما صارت أشبه بسفريات ترفيحية لأبناء النوات عن حساب المال العام.. خلافاً عن عجز هذه الوزارة من إغلاق جامعات تمارس أعمال النصب داخل البلاد بشكل وقع جداً بينما تكفي بانزال إعلان تحذيري في الصحف الرسمية.. وكان مسؤوليتهما الوطنية والعلمية وسلطاتهما الرسمية وقوة القانون لا تخول بإغلاق الجامعات المخالفة وانحصرت مسؤوليتهما بدفع فاتورة قيمة مثل تلك الاعلانات التحذيرية التي لا تخفي حقيقة تفضل الوزارة من القيام بمسؤولياتها الوطنية بهذا الشأن. ومن سخريه الأقدار هو ان تجد كبار ساسة البلد لاسف يتحدون عن تعليم نوعي يلبي سوق العمل وحاجات التنمية.. غير ان الكادر الوطني الذي يؤهل علمياً سواء في الداخل أو الخارج ما ان يعود حتى يرمى في مخازن الوزارات.. فإذا كان حاملو التخصصات العلمية العليا أشبه بسبائين فعن أي تعليم نوعي يجري الحديث أذن!!

اعتقد ان من مصلحة الوطن والمواطن ومن أجل الحفاظ على المال العام هو إعادة تصديق وظائف وسياسات واضحة لهذه الوزارة تسهم في العملية التنموية خصوصاً وأن لديها كوادر متخصصة وتعمل مولات عمية مختلفة غير أنه لم يتم الاستفادة منها إلا في الحدود الدنيا وليذا لا نستغرب ان يقوم آثريون أسبان بدراسة قنوات الري في أب وقراصنة يقومون بعمليات نهب للثروة الحيوانية والطيور من جزيرة سقطرى ومن مختلف مناطق اليمن عموماً، وينقلها الى دول خارجية لتجهيزها كونها من الفصائل النادرة وذات الإنتاجية العالية.. فيما الوزارة وكل الهيئات التابعة لها مجرد لوحات لزيئة تضيئ في الاعياد الوطنية فقط. إذا فالفساد يتموضع ها هنا فما هو الرئيس على عبدالله صالح يكشف لنا في كلمته التي القاها عام ٢٠٠٥م: «ان اليمن تستورد ما قيمته حوالي ١١ مليار ريال قياسية زيوت من الخارج، وينبغي توفيرها وتصنيع الزيوت محلياً من خلال زيادة الإنتاج الزراعي لمحاصيل زهرة دوار الشمس وبذور القطن والسمسم وغيرها وبما يعود بالنفع على المزارعين وعلى الاقتصاد الوطني.. ونجد ان كوابيس حقيقية ومفرقة أخرى تقسد في البلاد وثرواتها المادية والبشرية بنفس هذه الوحشية التي تسير عليها وزارة الزراعة.. فما هي تقف أمامنا وزارات كالكهرباء والمواصلات عاجزة ليس عن تقديم الخدمات التي تلبي احتياجات المواطنين بل وتقلص نفقاتها وعدم استخفافها على تبني سياسات قادرة على تبني مواكبة التطور الذي يشهده العالم من حولنا في المجالات التي تعني بها.. فمن الأخطاء الفاتلة التي تجسر البلدان والشعوب التي مستتغف التخلف هو ان تكون البوابات التي تحصل عواصين التطور في حكوماتها تمارس مع إنباؤها عبر وزارات نفس الأسلوب الذي يمارس في المسالخ، والفارق ان وجد فهو يظلم ان أساليب سلخ العقول تلحق بالانسان وعقله انتكاسة تهوي بالمجتمع الى مستوي تكد تخلفي فيه الفوارق التي تميز الانسان عن الحيوان.

فما يحدث في وزارتي الكهرباء والمواصلات مثلما نجد ان الحكومة لم تستطع حتى الآن ان تفرق بين جدوى السياسات التي يفترض ان تقوم بها هذه الوزارات وبين ما تمارسه عملياً

## وزارات باتت معاقلة لإفساد الانسان وتعطيل مهاراته

إذاً فهذا الفقر الشامل الذي يجتاح بلادنا هو بسبب مثل هذا التدمير لوظائف الدولة!! وإذا أخذنا نماذج لوزارات أخرى نجد أنها تواجه كارثة هذا الفساد الذي جعلنا نقتف أمم جرائم تعد أشد من تلك التي يتعرض لها المال العام.. وعند إعادة قراءتنا لوظائف وزارات مثل: الزراعة، الكهرباء، الاتصالات، التعليم العالي اختصاراً إن هذا النماذج من الوزارات تعمل أيضاً على تحنيط الكوادر والكفاءات الوطنية المؤهلة والقادرة على الإنتاج والابتكار والإبداع وبالتالي فمليارات اللوات التي تهدرها الدولة لتأهيل الشباب تأهيلاً علمياً في الجامعات العربية والأجنبية وفي داخل الوطن فعلياً يتم التامر عليهم باتباع إجراءات مختلفة لتفضيهم سواء من خلال سياسة التوظيف حيث يمنح الخريجين الجامعي طب درجة وظيفية في وزارة الأشغال والحاصل على شهادة هندسة معمارية يوظف في وزارة الزراعة وخريج نطق ومعدان يوزع في وزارة الصحة أو الخريفة وهكذا.. وفي حالة تم توزيع بعض الخريجين في جهات تخصصهم نجد أنه توكل إليهم أعمال ادارية أو كتابة مقترحات للمرداء والسعيد بينهم هو الذي يعمل في الشؤون المالية أو لجنة المشتريات أو المناقصات.. لكن الأمر المربع هو ان تقل وظائف العديد من الوزارات لا يستفاد منها في عملية التنمية والنهوض الاقتصادي وصارت تمثل عبءاً لاستنزاف المال العام بشكل مفرغ، بل إنها تتركس التخلف في البلاد ولا يجب السكوت عنها

## شر البلية

قاسم احمد

● اعتادت الفضائية اليمنية ان تحفنا كل عام خلال شهر رمضان المبارك بشر بليتها الدرامية والهزلية التي تتوهم اضعافنا بها عقب تناول وجبة الفطور.. ولان الغاية «الأضحك» في هذه البلية كانت بعيدة المنال في مضمونها المرح والمشوق بالمتعة فإن الضحك الصادق عند المشاهدين لم يحدث غالباً إلا عند من ضحكوا علينا متأثرين بما شاهدوه من بلية العمل التمثيلي البعيد عن الإبداع والمضمون غير الهادف سواء من حيث تقديم الفكرة المفيدة أو من حيث عرض الأسلوب الفكاهي الذي يمتع الجمهور. ولعل الاسوأ من ذلك كله يتمثل بخلصة الصورة الذهنية التي قدمها «شر البلية» وعرضتها الفضائية اليمنية عبر الأقمار الصناعية عن طبيعة الشخصية اليمنية والبيئة المحيطة بها من حيث انها شخصية تنقسم بالغباء والبلادة وتمارس الخديعة والاحتيال في بيئة صاخبة بالصياح والضجيج وتبادل الحوار بالصوت العالي والرفس والدفع والهيلة التي لا تنتمي الى سلوكيات المجتمعات المتحضرة بآلية صلة وكان الانسان اليمني لايزال حتى اليوم يعيش حياة البداوة الاولى أو في ظروف انسان الغابة الذي لا يعرف أي شيء عن حياة المجتمعات البشرية المتقدمة في القرون الوسطى.

والسؤال الذي يفرض نفسه بعد سنوات من البلية التلفزيونية إياها: هل تعي الفضائية اليمنية فداحة ما جرى عرضه في السابق؟ ومن ثم هل تقوم بالاهتمام بمراجعة وتقييم وتطوير ما سوف تعرضه من «شر بلية» أم انها الاعوام القادمة لضمان محتواه الهادف والمضحك في آن واحد!! أم انها تظل على حالها كخامل الأسفار الذي لا يفقه مشوارها.. وهذا ما لا نتمنى ان يحدث حتى لا يضحك الناس كثيراً علينا من شر بليتنا المتواصلة كل عام. مع خالص الأمنيات لطاغم المسلسل ومن ورائهم الفضائية اليمنية بدوام التقدم وتحقيق النجاح المشرف لليمن واليمنيين داخل الوطن وخارجه.. وكفى.

## برع يا استعمار

أحمد الرمعي

آخر جندي بريطاني من على تراب الوطن في ٣٠ من نوفمبر عام ١٩٦٧م. لقد استطاعت ثورة الرابع عشر من أكتوبر وبدء شهدائها الزكية توحيد مشيخات وسلطنات جنوب اليمن التي مزقتها المستعمر تحت لواء الثورة مخيبة بذلك آمال المستعمر في تزيقه للوطن لكي يسهل عليه الانقضاض عليها.

بعد تكبيله للسلطنات والمشيخات في الجنوب بعاهدات كرست التجزئة والتمزق.

وما يميز ثورة الرابع عشر من أكتوبر أنها مثل الثورة الأم ٢٦ سبتمبر حيث شارك فيها كافة مكونات الشعب وقواه الحية بما في ذلك أبناء المحافظات الجنوبية المنضوين في اطار الجيش والأمن.

كما عملت على استقطاب الشباب للمشاركة فيها، وكان للمرة دورها الذي لا ينكره أحد والمناضلة «دعوة» إحدى الأمثلة على مشاركة المرأة في هذه الثورة الشعبية.. فتحية لكل من قدم دمه الزكي فداء للوطن وحرته واستقلاله وعزته.

«برع يا استعمار من أرض الأحرار».

هكذا قال ثوار أكتوبر للمستعمر بعد نجاح ثورتهم التي حولت مسار الثورة الى منعطفات جديدة..

■ هامش: دسيف علي مقبل، بتصرف..

■ في الرابع عشر من مثل هذا الشهر انطلقت عام ١٩٦٦م، ثورة أكتوبر المباركة من قمم جبال ردفيان الشمام.. هذه الثورة والتي استطاعت وبفضل تضحيات الثوار الشرفاء من تخليص جزء غال من الوطن اليمني من دنس المستعمرين الغزاة الذين جثموا على أرضنا المباركة لأكثر من قرن، أذاق خلالها أبناء شعبنا في جنوب الوطن الويلات.

لقد حاول البريطانيون ومنذ احتلالهم لجنوب اليمن عام ١٨٢٩م انتهاز سياسة توسعية فقاموا تارة بشراء الأراضي من السلاطين وتارة بتوقيع المعاهدات التي اسميت زوراً بمعاهدات الصداقة ومعاهدات الحماية.

والى جانب انتهاجهم لهذه السياسة انتهجوا في نفس الوقت سياسة وضع اليد والاستيلاء على الأراضي المجاورة لعدن.. بالشراء حثيثاً وبالقوة حيناً آخر.. حيث قاموا بشراء عدن المغررى من شيخ العقارب مقابل ٣٠٠٠ ريال نصابوري في أبريل ١٨٦٩م ومنطقة الشيخ عثمان بموجب معاهدة وقعت مع سلطان لحج في ٢ أبريل ١٨٨٢م، في مقابل ٢٥ ألف دولار.. لقد انتهجت بريطانيا سياسة التغلغل التدريجي في المشيخات اليمنية الجنوبية القائمة، ثم تطورت هذه السياسة الاستعمارية القائمة، ثم اتجه ارغام حكام وسلطان الإمارات للرضوخ لها والامتنار بأمرها حيث تدخلت مباشرة في شئون تلك السلطنات وأجبرت شيوخها على توقيع عدد من الاتفاقيات مثل

اتفاقية مع سلطان لحج في مارس ١٨٨٢م ومع العقري في يوليو ١٨٨٨م ومع مشيخة العوالق السفلى في يونيو ١٨٨٨م ومع سلطنة الحواشب في أغسطس ١٨٩٥م ومع رؤساء العاطفي في الرهفي في سبتمبر ١٨٨٩م ومع سلطنة يافع الساحل في أغسطس ١٨٩٥م ومع حوره السفلى في أبريل ١٨٨١م ومع الشيخ عرمة في أبريل ١٨٨٢م ومع القعيطي في مايو ١٨٨٢م ومع سلطان الشحر في مايو ١٨٨٨م ومع سلطان سقطرى وقيان ومع سلطان المهرة في مايو ١٨٨٨م وغير ذلك من المعاهدات والاتفاقيات التي حاول من خلالها المستعمر السيطرة على سيطرة كلية على كافة التراب والثروات في جنوب اليمن متخذاً من سياسة فرق تسد منهجاً له في سبيل الوصول لأهدافه ولكن الشعب اليمني الذي لا يقبل الظلم رفض سياسة الهيمنة والاستعمار فانتفض أبناءه من الرجال في الرابع عشر من أكتوبر ملقنين المستعمر درساً لن ينساه حتى استناعتوا طرد